

اقتصاد

فوق الطاوله

الخل الوفي

علي محمود هاشم

من المفيد أن يتحول تطلُّع بعض شركات القطاع العام إلى مناسبة مفرحة لتقليل خسائرها.. هذا الحال يجب أن يتبدل، ولهذا -لربما- لا يزال المرء يتمتع بالقدرة على تقليص النسخة المتجددة مما أعلنته اللجنة الوزارية قبل أيام، مشروعا لإصلاحه.

عادة، لا ينطوي النقد على مخاطرة، ولذلك، فلاي ممَّا أن يشجع بوجهه وبمضي في انتقاد فساد القطاع العام وترهله وأمراضه التقليدية دون أن يرف له جفن.. على التقضي، لطالما حفل اجتراح الحلول بالمخاطرة العابرة للأعماق الفنية والاجتماعية والسياسية، ولهذا ربما تمترست جل مبادرات إصلاحه خلف رزمة من الإيديولوجيات المتناقضة التي تتلوى كأحد جذور مشكلته أصلا.. فكان أن انتهى الأمر بشعار إصلاحه» متفكيا أثر الغول والعقاف والخل الوفي.

مبادرة الإصلاح «الجديدة»، ورغم دبلوماسيتها «اللا متناهية» في انتقاء مفردات يصعب تأويلها خوف الانزلاق إلى فني «الأيديولوجيا، أو عدو القطاع العام»، فقد وضعت لجنته الوزارية برنامجا زمنيا لاستقطاب رؤى الوزارات حول واقع ومصير مؤسساتها الاقتصادية، عاكسة بشكل مبشر جيدة المشروع، إلا أن ذلك أظهر في الوقت نفسه قصر تطلعاتها على «ترقيع الخال» عبر انتظار حلول من الشكيلة ذاتها، ما يثير المخاوف حيال مستقبل المبادرة برمتها بعد تسربها في سراديب رؤى متضادة وأخرى مستوحاة من «العلبة» الإيديولوجية إياها!

كما يؤخذ على اللجنة إشاعتها سقفا ذاتيا مُخفصا للتوقعات، ففي مقدمتها الموجبة مثلا، ارتكزت في رواها الإصلاحية إلى مقولة «ما أوثبته القطاع العام كحامل للاقتصاد الوطني خلال الحرب». في الواقع، قد يجدر بالنحور من هذه الفكرة، فما ينتظر منها لا يقل عن تصورات قابلة لقيادة قطاع عام نحو اقتصاد وطني منفتح على عالم اقتصادي شرقي وشيك الولادة، حيث سورية التي يجب أن تكون إحدى نقاط ارتكازها شرق المتوسط.

ولأن قراراتها قد تستتبع شكلا تفضيليا من طراز ما، يجب بها إدارة رواها بدقة تحترم التصورات الأوسع للدور السوري في الاقتصاد الإقليمي والأبعد، فنحن اليوم لم نعد في دولة القرن العشرين التي تبدل دورها بطريقة درامية إبان حلول ثورة المعلومات في الاقتصاد والمجتمع والسياسة والأمن، وعلى فريق «الإصلاح» النظر بشجاعة إلى ذلك، فمثلا، وتحت شعار «الولع بالقطاع العام»، بقي قطاع النقل الجوي والبحري على تواجده لعقود طويلة غير مستوعبا للفراة التي تتمتع بها الجغرافية السورية كمحطة لتلقي عندها نهايات وبدائيات طرق التجارة والثقافة، وحتى وصل الأمر مؤخرا بمعظم دول الجوار إلى التطلع بمواثنا ومحتسا لفعاليتها الاقتصادية لإعادة إعمار سوريا.

على الجانب المشرق، يخيل للمرء أن اللجنة ضمنّت مشروعها كملتها المنقحة في إصلاح قطاعا العام، ففي سياق محدثاتها لصير «المؤسسات أو الشركات» العامة، مرت «المؤشر الإستراتيجي» كأحد مكونات أهميتها، هذا التمييز، وعلى عكس المؤشرات الأخرى «الإنتاجية والتكاليف وربحياتها وحجم عملاتها»، يمكن له أن يهدد للإجابة عن السؤال المنقح: في أي القطاعات يجب البقاء ومن أيها يجب الخروج، إذ لم يعد يجدر ب«الدولة» أن ترى نفسها منافسا إنتاجيا في متعها لإقامة مخيمات العمالة الفائضة بهيئة شركات، كما لا يجدر بها انتظار الربح من الإنتاج المباشر، بل من إدارة الاقتصاد الكلي وفق اعتبارات قد يتخذ بعضها طابعا جيوسياسيا.

ما سبق، يهدد الطريق لقرقر قد تستمخج اللجنة منقاربه بأكثر ما تستطيع من مباشرة، عبر اعتماد نهج جديد لبقاء «الدولة» في قطاعات «إستراتيجية» محددة مع كل ما يلزم ذلك من إصلاح بنيوي، والتمهيد لها الخائب للروح معاً عن قطاعات أخرى وفي مقدمتها تلك التي تلصقت بالحرب البعد الزمني لفشلها المحتم، ولهذا الأخيرة أمثلتها الكثيرة المريرة.

أما أسوأ ما يمكن انتظره من «الإصلاح»، فيجسد في تمديد صلاحية ولعنا في استخدام شعار «الملكية العامة» لتدمير «المصلحة العامة»، وخاصة في القطاعات المرتبطة ببيئة اقتصادية أبعد من محلية ينتظر منها التحول بسورية إلى حالة اقتصادية وازنة شرق المتوسط تتسجم من الرؤية الجيوسياسية لموقعها، فطلي سبيل المثال، بقي قطاع النقل الجوي والبحري على تواجده المدقع لعقود طويلة رغم أهمية موقعها الجغرافي كمحطة التقاط طرق التجارة، وبخلاف النظر عن وجاهية بعض الأسباب، يجدر بنا اليوم وقد الترحيل القسري لهذه الأهمية إلى مناطق أخرى في الجوار الإقليمي، بما أسس لعبط تنموي أضر بمصلحة عموم السوريين من باب فوات عوائد اقتصادية ضخمة محتملة.

يمكننا تجريب حلول الإصلاح السهلة لندرج ميثمين بعدما ترتبت الأيديولوجيا على كنفنا، ففي يوم ما، كانت جميع شركاتنا العامة راحة بالفلح، حتى الأخذية، وقد يمكن تمديد صلاحية ذلك بجرعة من الدعم والانتظار، كما يمكننا من جهة أخرى دفع القطاع العام، خلنا الوفي بالفلح، إلى حيث يجب أن يكون أداة إستراتيجية تستدرك قرونا من التمهيش الاقتصادي للجغرافية التي ورثناها، ومنصة لنسج شبكة حماية وطنية اجتماعية وأمنية وسياسية وبالتشارك وخبرات الدول الصديقة، وهذا ما ليس له أن يتسقم مع استمرار الابتزاز اللاواعي لشعار «الحفاظ على الملكية العامة»، بمفهومها الضيق.

الحكومة ل إعادة إعمار حلب

خميس: مطلوب رؤية منظمة لمحاربة الفساد وسندهم لحلب الكثير للارتقاء إلى أعلى مستوى

حلب- خالد زنگلو

كشف رئيس مجلس الوزراء عماد خميس أن المطلوب اليوم هو تقديم رؤية لمرحلة جديدة من مراحل البناء الإستراتيجية لإعادة بناء حلب، وشدد خلال لقائه الفعاليات الخدمية بحلب أمس على رأس وفد حكومي مؤلفة من ١٦ وزيراً على أن اللقاء «لإعلان مرحلة جديدة من مراحل البناء».

وبين خميس أن زيارة حلب جاءت بتوجيه كريم من السيد الرئيس بشار الأسد للفريق الحكومي بهدف تطوير التنمية الشاملة لهذه المحافظة بعد الانتصارات الكبيرة للقوات المسلحة وبعد عام من تحرير حلب وبما يستمر ويتكامل مع هذه الانتصارات، ولقد إن أنه جرى الإعداد لهذه الزيارة منذ شهر عبر متابعة الفريق الحكومي بحلب «وخطط لها بشكل مبرمج ببقاء القاضين على محافظة حلب والجهات المعنية فيها لإعلان كيف سنؤسس مرحلة جديدة من إعادة البناء».

وأضاف: إن العنوان الرئيس من زيارة الفريق الحكومي قبل عام كان إعادة بناء مستلزمات الحياة الضرورية والخدمات الأولية لمحافظة حلب «وركزنا على المخطط التنظيمي، ورؤيتنا تمحورت حول تفعيل استمرار الخدمات، وبعد عام طال الإنتاج المدن الصناعية ونشفت حركة الأسواق لكن مطلوب تطور ما قدمناه خلال عام بشكل فاعل وكبير، وأهم بداية لإعادة الإعمار إصدار المخطط التنظيمي الذي وجهنا بتقويمه واعدته هيئة استشارية هي الشركة العامة للدراسات وتم الانتهاء منه وسيعمل في الأول من نيسان القادم».

ونوه بأن المخطط التنظيمي يتماشى مع تدليل التحديات وشمل رؤية خدمية عمرانية استثمارية جيدة «أعدت للعشرين عاماً القادمة لتأمين مخيمات التنمية بدءاً من المدينة المنظمة وانتهاء بمناطق المخالفات والرؤية الاقتصادية، وهو النواة الأساسية لإعادة إعمار حلب».

وتابع رئيس مجلس الوزراء: «نحن نعمل على توفير كافة مقومات العمل في الفترة القادمة، وسنركز على كل متطلبات أهلنا في الواقع الخدمي والمعيشي، وسنركز على القطاع الخدمي المطلوب تطويره بشكل كبير وعلى الواقع الاقتصادي وفق برنامج زمني، ونريد أن نسمع عن برنامج عمل لإعلان بداية جديدة في المحافظة، التي ستقدم لها المشاريع الأخرى ولتتواءم بها إلى مستوى وفق الأولويات والإمكانات».

وأكد خميس أن مسؤولية الحكومة إعادة العمل في المناطق الصناعية السبع بحلب إضافة إلى المدينة الصناعية في الشيخ نجار وإعادة كل الأسواق التجارية للعمل وإزالة كل التحديات أمام المصنعين والمصدرين وقطاع الزراعة في ريف حلب «فقدنا حكومة خطوط كثيفة سببتل عبر الوزراء المعنيين كل في اختصاصه في كل المجالات ويجب أن تكون عند مستوى المسؤولية في هذه المرحلة الإستراتيجية الصحية التي تتطلب العطاء الكبير بتقديم رؤية منظمة تحارب الفساد».

وأشار وزير الأشغال العامة إلى أن التوجه اليوم في هذه الزيارة إلى إضافة رؤية لإدارات الفرعية لتلبية مطالب حلب في المرحلة القادمة بما يتخطى العقبات الروتينية «وتمنى أن نسمع أن هناك قيادات إدارية في محافظة حلب».

وبين وزير الزراعة في مداخلة أن لدى الوزارة رؤية واضحة للقطاع الزراعي في حلب «من خلال استمرار تقديم الخدمات للمزارعين عبر الرعاية الصحية وتوفير الغراس والسماذ والبذار ومستلزمات العمل الزراعي»، وشرف الوزير عن رصد



رئيس مجلس إدارته.

١١ مليار ليرة للقطاع الزراعي في حلب من خارج الخطة الاستثمارية «وسيجخصص المبلغ لأعمال الإنتاجية عن طريق إعادة تأهيل منشأة سكة لبأبار ومعمل الأعلاف وتشجيع زراعة الذرة الصفراء المحافظة وإعادة تأهيل مؤسسة إكثار البذار بعدما جرى تخصيص ٨٠٠ مليون ليرة للعام الماضي للإقلاع بالبرنامج الوطني لإكثار البطاطا ما سيوفر ٣ مليارات ليرة سنوياً من بذار البطاطا». ولقد إن أنه يتم تجهيز البيت الزجاجي في مبنى مؤسسة إكثار البذار التي سيدتث فيها وحدة إعادة البناء».

وعما يخص البحث العلمي الزراعي، أوضح أنه ستتم إعادة تأهيل محطة الماغز الشامي شرق المحافظة وتأمين مخيمات التنمية لتأمين احتياجات الفلاحين الذين زاد تطلهم على الغراس المنمرة.

من جانبه، أشار وزير الإدارة المحلية إلى أن لجنة إعادة الإعمار وافقت على كل الطلبات التي قدمتها حلب «وما خصص لمحافظة حلب في مجال الطاقة الذرية الصفراء تخصص لبقية المحافظات، كما خصص لها من الموازنة ملياراً ليرة في ٢٠١٨ من أصل ١٢ مليار ليرة للمحافظات، وخصص ٣ مليارات ليرة إضافية في الموازنة الاستثمارية، مشيراً إلى أن الوزارة تصد توريد ٢٥٠ آلية لوحدات الإدارة لحلب من موازنة الخطة الاستثمارية «ويسير مسار العمل في المدينة الصناعية في الشيخ نجار بشكل جيد حتى جرى تخصيص ٢٧٤ مقسماً بدأ ٩٠ منها في الإنتاج ولا يزال ٥٠ مقسماً قيد البناء».

وأضاف الوزير: إنه يتم العمل على ترميم المصالح العقارية التي تضررت ٣٣ ألف صحيفة منها في حلب بشكل كلي أو جزئي «وعناوين عملنا الأساسية هي التركيز على مراكز خدمة المواطن والتركيز على الاستثمارات، إن جرى إحصاء ١٥٧٧ استثماراً في مدينة حلب في حصصها لإعادة النظر فيها، وهناك لجنة في المحافظة بهذا الخصوص وهي أهم عنوان لتقويم أداء المجالس المحلية التي تعتبر حلب متأخرة بها عن غيرها من ناحية إعادة النظر في الاستثمارات ويجب تفعيلها»، ولقد إن أنه وفي سابقة هي الأولى من نوعها وزارياً، تم دعم تنفيذ المخطط التنظيمي من خلال الموازنة الاستثمارية.

وتحدث وزير النفط والثروة المعدنية عن عمل الوزارة في توفير المشتقات النفطية مبيناً أنه يتم تأمين نحو مليون إلى مليون ٢٠٠ ألف لتر مازوت يومياً لحلب و٩٠٠ ألف لتر بزين أيضاً «ولدنيا ٢٥ خزناً في منطقة الراموسة يعاد تأهيلها بملغ ٧ مليارات ليرة، إضافة إلى إعادة تأهيل فرع محروقات حلب ومحطة الزيدية للمحروقات ووحدة غاز تيارة بقيمة مليار ليرة خلال العام الجاري والقادم»، ولقد إن أنه على صعيد تبسيط الإجراءات فإنه سيجري العمل بالبطاقة الذكية من الأول من أيار القادم لكل الآليات، وطمان مواطني كل المحافظات بتوفير كل احتياجات المشتقات النفطية.

وزير الكهرباء محمد زهير خربوطلي، ذكر خلال الإجماعي الخدمي بمبنى محافظة حلب أن حلب تتغذى رافهاً من مصدر وحيد للكهرباء هو الخط ٢٣٠ ك. ف القادم من حماة عبر خناصر «ووعدا بإعادة تأهيل المجموعتين الأولى والخامسة في المحطة الحضرية من شركة إيرانية لوضعها في الخدمة خلال الأعوام الثلاثة القادمة على حين سيتم تأهيل المجموعات ٢ و٣

وزير الزراعة:

١١ مليار ل.س

للقطاع الزراعي

في حلب من

خارج الخطة

الاستثمارية

وزير الصحة:

٥ مراكز صحية

جديدة حتى

نيسان

وزير السياحة:

نعمل لتكون حلب

القديمة وأسواقها

نقطة جذب

سياحي برؤية

موحدة

وزير الإدارة

المحلية: لجنة

إعادة الإعمار

وافقت على كل

طلبات حلب

وزير النفط:

١,٢ مليون لتر

مازوت و٩٠٠

ألف بنزيناً يومياً

لحلب

وزير الكهرباء:

تأهيل ٤٠٠ مركز

كهربائي مغرب

واعادتها إلى

الخدمة هذا العام

واقعية للمتضررين في حوادث السير خاصة للأشخاص الذين يعيشون في حالة صحية تستدعي العلاج الدائم بحيث تكون التعويضات مختلفة عما هي عليه وتأمين التعويضات المناسبة والتي تمثل فعلاً حالة من التأمين.

وهو ما اعتبره المسؤولون في التأمين أنه يتطلب تحسين الخدمات التي يقدمها التأمين الإلزامي ليتناسب مع احتياجات الأضرار المترتبة عن الحوادث، وهو ما قد يصل لتغطيات تصبح غير مناسبة لشركات التأمين الخاصة، ويصبح عبئاً عليها، على خلاف الواقع الحالي حيث تنكئ عليه العديد من شركات التأمين بدلاً من البحث عن منتجات تأمينية جديدة وقادرة على المنافسة فيها وتلبي متطلبات السوق المحلية للتأمين.

وتوقع في حال تطبيق الرؤية التي يتم العمل عليها في التأمين الإلزامي أن تسجل شركات التأمين الخاصة حالة عزوف عن التأمين الإلزامي، حيث يجب ألا تتعدى نسبة الأرباح في التأمين الإلزامي نسبة ٢٠ بالمئة، وأنه لا بد من رفع التعويضات الجسدية والعلاجية حتى تواكب طبيعة الإصابات الناجمة عن حوادث السير والقدرة على تأمين العلاجات المناسبة لها.

كما توقع المسؤول أن يعكس ذلك إيجابياً في العقود الحددية أي زيادة في عائدات البطاقة البرقالية حيث ستترافق مرحلة الاستقرار التي تتجه نحوها سورية مع

زيادة في حركة العبور والتقلات للمركبات العابرة للقطر وبالتالي تلزم هذه المركبات ببيع التعويضات المعمول بها لدى شركات التأمين السورية لجهة حجم التعويضات التي تلزم بها اتجاه مصابي حوادث السير، مؤكداً أن ذلك نوعاً من العدالة حيث يجب ألا تقل مسؤوليات المركبة والسائق عن مثيلاتها في الدول المجاورة.

حول المرحلة التي وصلت إليها هذه التعديلات المقترحة حول التأمين الإلزامي بين أن الموضوع مازال قيد البحث والتنسيق مع هيئة الإشراف على التأمين، وأن مسألة تمويل التأمين الإلزامي من جديد يحتاج لدراسات سريعة إكثوارية، وكانت هيئة الإشراف على التأمين، أصدرت خلال العام الماضي قراراتين الأول عدلت تعرفة التأمين الإلزامي للسيارات السورية وغير السورية، والثاني حددت قيمة التعويضات الناجمة عن حوادث السيارات، حيث تم تعديل تعرفة التأمين الإلزامي للسيارات السورية، ليرتفع بدل التأمين بحسب فئة المركبة، ليصبح ١١ ألف ليرة للسيارات الخاصة السياحية حتى ٨ ركاب وقوة محركها حتى ٢٠ حصاناً، وأكثر من ذلك ١٢٧٠٠ ليرة، للسيارة العامة ٢١٨٠٠ ليرة حتى ٢٠ حصاناً، وأكثر من ذلك ٢٧١٠٠ ليرة، وسيارة ركوب خاصة متوسطة «ميكروباس» من دون تحديد قوة المحرك ٢٤٤٠٠ ليرة، والعمامة ٤٨٨٠٠ ليرة.

بشرى لأصحاب السيارات.. زيادة قسط التأمين الإلزامي قيد الدراسة!

عبد الهادي شباط

بعد أن شغل ملف التأمين الإلزامي جزءاً واسعاً من الجهد الحكومي في قطاع التأمين لجهة إعادة البحث في توزيعه على شركات التأمين والوصول لقناعات أقيمتها تصريحات إعلامية بعودة ملف التأمين الإلزامي للسيارات للمؤسسة العامة السورية للتأمين حيث وعد المسؤولون في الحكومة بعودة هذا الملف لأصله في الجهة العامة للتأمين مع بداية العام ٢٠١٨.

وفي متابعة «الوطن» للموضوع كشف مصدر مسؤول في السورية للتأمين أنه لم يرد حتى الآن أي توجيه رسمي حول ذلك وما زال ملف التأمين الإلزامي مورداً بين شركات التأمين، مبيناً أن هناك دراسة يتم بحثها لتعديل تغطيات عقد التأمين الإلزامي برقعها، مبرراً ذلك بحجم التضخم الذي استهلك التعويضات التخصصية خاصة للأشخاص على مستوى الوفاة الناجم عن حادث سير أو حالات العجز الكلي أو الجزئي الدائمة وغيرها من النفقات الطبية العلاجية. وأوضح أن قسط التأمين الإلزامي مازال يقرب في سورية من ١٠ آلاف ليرة على حين في لبنان بين ١٢٠-١٥٠ دولار وهو ما يمثل نحو ٦٠-٧٠ ألف ليرة، وأن هذا المثل لا يعني رفع القسط السنوي للتأمين على المركبات في سورية لهذا المستوى، وإنما أنه لا بد من البحث عن تغطيات حقيقية

٢٠ مليار ليرة دفعها سكان ريف دمشق للكهرباء خلال ٢٠١٧

قصي الحممد

باستثناء الغوطة الشرقية التي تمتلك أكثر من ٣٥٠ ألف عداد.

بدوره، أكد مدير الشركة العامة لكهرباء ريف دمشق خلدون حددي في تصريح لـ«الوطن» أن الشركة حققت مبالغ كبيرة في مجال التحصيل المالي، مرجعاً السبب إلى الالتزام الكبير من المشتركين في المناطق الصناعية، مبيناً أن نسبة الالتزام فيها وصلت إلى أكثر من ٩٦ بالمئة تقريباً ما ساعد على تحقيق الأرقام المذكورة.

مشيراً إلى أن الالتزام بالنسبة للمشتركين في العداوات المنزلية في المناطق الأمانة وصل إلى ٨٠ بالمئة تقريباً، أما بالنسبة للمناطق المحررة التي تم إعادة إليها الخدمة مؤخراً فبين أن نسبة الالتزام بها وصلت إلى ٥٠ بالمئة تقريباً كمكثفة الزبدي التي بلغت فيها نسبة التحصيلات المالية ٥٢ بالمئة خلال عام ٢٠١٧، مؤكداً أنه ويتوجه من الوزارة تعمل الشركة العامة لكهرباء ريف دمشق على تقديم كل التسهيلات التي تساعد على تأمين خدمة الدفع بجمع أقسامها في مدن الريف.

وكانت محافظة ريف دمشق، وفقاً لما نشرته الوطن سابقاً، قد احتلت المرتبة الثانية فيما يتعلق بمكيات لصيل عدد الكهرباء، ليصل عدد الضبوط المنظمة فيها ٤٥٠٠ ضبط، نتيجة التفتتة والاستهلاك الزائد والكبير في المرتفعات الجبلية، ما يشير إلى مكيات الكهرباء المهذورة وغير المدفوعة التي تم استهلاكها والتي تعتبر الوزارة قد خسرتها خلال العام رغم قيامها بإجراءات مشددة ومستمرة للحد من ظاهرة الاستجرار غير المشروع.

كشف مدير مسؤول في الكهرباء لـ«الوطن» عن قيام الوزارة خلال الإجماع الديوري للمؤسسة العامة لتوزيع الكهرباء مع مدير الشركة العامة لكهرباء في المحافظات، بمطالبة الشركة العامة لكهرباء ريف دمشق بتحقيق تحصيل مالي من المشتركين لجزئية الدولة بمبلغ قدره ٥,٢ مليار ليرة سورية، وذلك بدل توريد خدمة لهم خلال الدورة السادسة من العام الفاتح، مؤكداً المصدر أن الرقم المذكور كان مطابقاً لجميع الدورات السابقة تقريباً إلى أن جعل ما حققته الشركة خلال عام ٢٠١٧ يصل إلى ٣٠ مليار ليرة سورية وورد للوزارة تقريبا كقيمة فوائد مالية مدفوعة.

جاء هذا التصريح بعد أن طلب «الوطن» من وزارة الكهرباء معلومات عن قيم التحصيلات المالية التي حققها خلال عام ٢٠١٧، إلا أن الموضوع لم يكن له رد.

وفي قراءة للرقم المذكور وبعد المتابعة تبين أن محافظة ريف دمشق تأتي بالمرتبة الثانية تقريباً من حيث قيمة التحصيلات المالية التي تعود لخزينة الدولة من بين شركات الكهرباء التابعة للمؤسسة العامة لتوزيع الكهرباء لأنها تخدم الكثير من المعامل والمنشآت الصناعية التي تستهلك كمية كبيرة أيضاً من التيار الكهربائي (عدادات تجارية وثلاثية للصلبان) إضافة إلى قيام الشركة بإعادة التيار الكهربائي للكثير من المناطق المحررة مؤخراً من الريف الدمشقي